(قمة جابر) ومعادلة القوة في الأمن القومي الخليجي

عيد بن مسعود الجهني

مهمة أي دولة على كوكبنا الأرضي هي الحماية والمجابهة، وهذان العنصران لا يكونان فعالين مالم تكن هناك قوة، فالقوة عصب الدولة، والقوة توقف -بلا شك- اغتصاب الحق وتوقف اختزال العدل. كيف لا وهي (القوة) جوهر السياسة تعبر عن إرادة الدول وتؤكد استقلالها وتحمي سيادتها وهي سلطان السلام؟ أو بالأحرى لايمكن الحديث عن السلام إلا بالحديث عن القوة، فالحفاظ على السلام لا يتأتّى بأي حال من الأحوال إلا بماكنة القوة، وهذه حقيقة استوعبتْها الدول منذ القدم ولا تزال تعتنقها حيث أثبتتْها الوقائع، وأيدتْها حركة التاريخ.

لا شك أن وسائل إنفاذ القوة في وقتنا الحاضر قد تغيرت، فلم تعد وسيلتها المثلى هي تحريك الجيوش الجرارة، فالتطور العلمي جعل من الممكن توجيه ضربات مدمرة من دولة إلى أخرى، من دون أن تُحَرّك جندياً واحداً، وذلك بواسطة القذائف والصواريخ الموجهة بدقة، والتي تصيب هدفها على بعد آلاف الأميال.

فعامل القوة حساباته دقيقة في عالم جديد، يسيطر عليه قطب واحد يملك أكبر قوة اقتصادية مسيطرة وأضخم قوة عسكرية مدمرة عرفها التاريخ، جعل الاقتصاد أساساً للقوة، وقد تستمر قوة الاقتصاد، لتكون سبباً في انهيار اقتصادات دول أخرى، أو حتى قوتها العسكرية، كما حدث في الاتحاد السوفياتي السابق، وكما حصل في شرق آسيا، أو النمور السبعة التي نهضت من جديد.

الحديث عن القوة يبرز لنا أمثلة رائعة، هي الهند وباكستان وكوريا الشمالية بعد تفجيراتها النووية ودخولها النادي النووي، وانهيار كل محاولات فرض العقوبات ضد باكستان والهند، وستلقى تلك العقوبات المصير نفسه أمام قوة المارد الكوري الشمالي، وها هي إيران أيضاً تقارع الغرب، من أجل امتلاك (القوة) بعد استيعابها كل الدروس والعبر.

وعلى ضوء ما ذُكر من حقائق نقول للعرب ودول المجلس التي يغرّد بعضها خارج السرب لغرض ما: ألم تروا المخطط الاستراتيجي الأميركي الذي احتل أفغانستان (بالقوة) بسبب موقعها الاستراتيجي وإطلالها على بحر قزوين ونفطه والدول المجاورة، ثم كانت العراق المحطة الثانية للقطار الأميركي، ولم يكن اختيار أفغانستان والعراق اعتباطياً، وإنما درس بدقة وعناية منذ انهيار جدار برلين على إثر انهيار الاتحاد السوفياتي (السابق).

ودول مجلس التعاون الخليجي الست يسجل لها أنها استثمرت عائدات النفط في مشاريع تنموية وتعليمية وصحية وبنية أساسية، وجسدت تقارباً وتعاوناً اقتصادياً في ما بينها، وتسعى لإصدار العملة الخليجية الموحدة. صحيح أن المجلس لم يحقق كل طموحات شعوبه، لكن يُثمّن له أنه صمد، بينما انهارت اتحادات قامت بعده، وانشغل بثلاث حروب، شهدتْها المنطقة وكافح ويكافح الإرهاب، وكلها قضايا في غاية التعقيد.

إذاً، في ميدان الأمن في الخليج العربي تمكّن المجلس من تجنيب دوله وشعوبه زلازل أمنية استراتيجية منذ إنشائه عام ١٩٨١، وحافظ على أمنه الوطني، متجاوزاً آثار الثورة الإيرانية والحرب الإيرانية - العراقية، ونجح المجلس في طرد صدام حسين من الكويت التي غزاها (بالقوة) فأصاب أمن منطقة الخليج والأمن العربي في مقتل.

واليوم، ومع احتلال أميركا وبريطانيا للعراق، وطموحات إيران النووية ووجودها الواقعي في العراق، والذي هيأته لها الإدارة الأميركية، أصبح مطروحاً بشكل ملح التفكير الجاد والعمل، من أجل إعادة بناء هيكل الأمن القومي الخليجي، على ضوء المتغيرات التي تشهدها هذه المنطقة الحساسة (رئة العالم النفطية والاستراتيجية).

فالمنطقة في مقدمة أهم المناطق على الكرة الأرضية لجغرافيتها المميزة والنواحي الاقتصادية والسياسية والبشرية والسكانية والعسكرية، والتي زاد النفط من سخونة أهميتها، فدول المجلس وحدها يبلغ احتياطيها حوالى ٤٨٣ بليون برميل، وبإضافة إيران والعراق فإن الاحتياطي النفطي يقفز إلى حوالى ٧٣٠ بليون برميل.

ومن هنا، فإن التهديدات التي تواجه هذه المنطقة الحساسة تأخذ طابع الخطورة، لأنها لا تقتصر على التهديدات الخارجية من الدول الكبرى التي لها مصالح حيوية في المنطقة وعلى رأسها أميركا، وإنما تنبع من المنطقة نفسها، وهذا يضفي طابع الحساسية ويؤثر تأثيراً مباشراً في الاستقرار السياسي والأمني للمنطقة.

وقد أثير موضوع أمن الخليج في السبعينات من القرن المنصرم عندما جرت مناقشة إيجاد صيغة لأمن المنطقة، فعقد مؤتمر جدة في تموز (يوليو) ١٩٧٥، ثم تلاه مؤتمر مسقط عام ١٩٧٦، إلا أن دول المنطقة لم تتوصل إلى قرار يحدّد موضوعاً أو حتى مفهوم الأمن في المنطقة.

وقبل قيام المجلس قدّمت السعودية عام ١٩٨٠ تَصَوُّرَها للأمن الجماعي الذي يهدف إلى قيام تعاون فعال بين القوات في جميع دول الخليج، كما أنه يؤيد توافر استقلال عسكري كامل للدول الخليجية، عن طريق تقرير الطاقات القتالية لجيوشها، ومن أهم نقاط المشروع السعودي أن أي اعتداء على أمن إحدى الدول الخليجية يعد اعتداء على كل دول المنطقة. واتضحت أهمية المشروع السعودي عندما احتل العراق الكويت فأصبح الاعتداء اعتداءً على جميع أعضاء المجلس.

ومع ميلاد مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام ١٩٨١، بدأت فكرة أمن الدول الست تأخذ ملامحها، وتمخضت في نهاية الأمر في قوات «درع الجزيرة» التي تتمركز في مدينة حفر الباطن السعودية وتشكل السعودية المشاركة الأكبر فيها، باعتبارها الدولة الوحيدة من الدول الست القادرة على القيام بالدور الرئيسي في تحقيق جميع عناصر القوات المسلحة، بالمقارنة مع بقية أعضاء المجلس.

وإذا كان لكل نظام أمني غاياتٌ وأهداف ووسائل وخطط يرتكز عليها، وحتى يصبح مفهوم الأمن في الخليج واضحاً ويمكن تحقيقه فلا بد من أن يشتمل على عناصر أساسية ضمن برنامج قابل للتطبيق يسعى لتحقيقه، فمشوار الألف ميل - كما يقولون - يبدأ بخطوة، فالأهداف لا بد من أن تُحدّد، فالسياسة والاقتصاد والدفاع والأمن أمور مترابطة ومتشابكة لا تنفصل عن بعضها، وكما أنه من المهم تحديد الأهداف فإن تلك الأهداف يجب أن تساير الإمكانات المتاحة، لتقرير الأمن المشترك لدول المجلس، ولا تتجاوزها، لأن الإفراط في الطموح قد ينقلب إلى ضده.

ويأتي انعقاد القمة الخليجية السابعة والعشرين التي وجّه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بتسميتها «قمة جابر» تكريماً وتقديراً لذكرى الراحل -رحمه الله- في العاصمة السعودية الرياض اليوم السبت، بعد أشهر من الاحتفال بـ «اليوبيل الفضي» لقيام المجلس، وبعد أن بحث وزراء الدفاع في دول المجلس في أبو ظبي أوائل شهر تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، تطوير قوات «درع الجزيرة» ورفع التوصيات للدورة المقبلة للمجلس، في ضوء اقتراح خادم الحرمين الشريفين الذي اعتمدته القمة الخليجية السادسة والعشرون (قمة الملك فهد)، التي عقدت في أبو ظبي في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٥م.

وإذا انتهينا إلى أن الخليج يملك النفط، وهو أغلى سلعة في التاريخ، وبسبب هذه الثروة ترتبط مصالح الدول الصناعية الكبرى الحيوية، وأن نظرية الدفاع العربي وقوة «الردع» العربية قد ثبت بالفعل فشلهما، وأن دول المجلس نفسها لم تحقق سوى الحد الأدنى من التعاون الأمني والدفاعي والسياسي والاقتصادي، بل والتجاري، نرى أنه أضحى على الدول الخليجية الست التي يصل التشابه بينها في كل الميادين إلى حد التطابق أن تضع في اعتبارها جميع الاحتمالات، خصوصاً الأسوأ منها، واستيعاب الدروس والعمل على التصدي لأي عدوان.

وهذا لا يكون إلا من خلال بناء (القوة) من منطلق أن العالم المتغير الذي نعيشه لا يصغي إلا للمعادلات الصحيحة القائمة على قاعدة استراتيجية دقيقة لبناء مظلة (الأمن)، لتضمن لها ولمواطنيها معاني البقاء والتكامل الإقليمي والتماسك الاجتماعي وحماية المصالح والقيم ضد التهديدات الخارجية، فكما أن الماضي والحاضر كانا مليئين بالمغامرات طمعاً في الثروة، فإن المستقبل قد يخبئ في جعبته الكثير، فالثروة دافع قوي للعدوان.

نقلاً عن صحيفة (الحياة) الإماراتية

تطور الصناعة والتجارة في العاصمة السعودية (الرياض)

يقدر الناتج المحلي للرياض حالياً بحوالي ٦٠ مليار ريال، حيث شهدت مدينة الرياض، خلال العقود الثلاثة الماضية، تطوراً سريعاً، وتغيراً في هيكلها الاقتصادي، نتيجة للتغيرات التي شهدها اقتصاد المملكة بشكل عام، إلى جانب ما تختص به هذه المدينة من مميزات أبرزها مكانتها كعاصمة للمملكة، فقد تضاعف الناتج المحلي الإجمالي للمملكة خلال هذه الفترة بأكثر من (٢٠) ضعفاً، كانت الرياض تشهد معدلات نمو متصاعدة أكثر مما هي عليه في المدن الأخرى في المملكة، باعتبارها العاصمة السياسية والتجارية والمالية للبلاد، وقد تدخلت عوامل عديدة في زيادة القدرات الاقتصادية لمدينة الرياض منها:

١- النمو السكاني الكبير
٢- نمو الفرص الوظيفية

مما يوفر مستويات مقبولة، ويدعم نمو الطلب على السلع والخدمات، بالإضافة إلى موقعها الذي يتوسط المملكة، وموقعها المتميز في وسط سوق إقليمية كبيرة متمثلة في دول مجلس التعاون الخليجية، والدول المجاورة، وكذلك كونها أصبحت مركزاً مالياً يضم النقد العربي السعودي، والمقرات الرئيسية للمصارف التجارية العاملة في البلاد، بالإضافة إلى الإدارات العامة لصناديق الإقراض الحكومية والمؤسسات المالية، هذه العوامل لها دور كبير فيما تحقق للمدينة من تطور إيجابي خلال العقود الثلاثة الماضية في مختلف القطاعات الاقتصادية من صناعية وتجارية وغيرها.

التخطيط الصناعي

لكن في المقابل شهدت الرياض توسعاً واضحاً في عدد المصانع والمتاجر، بطبيعة الحال يلعب القطاع الحكومي دوراً رئيسياً في اقتصاد الرياض، وقد تجلى ذلك في ازدياد معدل التوظيف في القطاع الحكومي خلال العقد الماضي، فقد ازداد عدد موظفي الدولة في المدينة من (١٤٢٥٠٠) موظف عام ١٤٠٣هـ إلى ما يقرب (٢٠٥٠٠٠) موظف في عام ١٤١٧هـ، بزيادة بلغت (٤٤٪)، كان معظمهم من السعوديين، وبلغت نسبة الزيادة السنوية في إجمالي الرواتب للقطاع الحكومي خلال الأعوام من ١٣٩٧هـ إلى ١٤٠٦هـ (١٢,١٪)، مقارنة بزيادة قدرها (١١,٣٪) في القطاع الخاص خلال نفس الفترة، وساهمت هذه الزيادة في الدخل وما صاحبها من زيادة بالإنفاق في زيادة عدد مؤسسات القطاع التجاري في المدينة من (١٦٦٢٠) عام ١٩٨٤م إلى (٢٦٤٠٠) عام ١٩٨٦م.

ومن المهم الإشارة، إلى دور القطاع الخاص السعودي، الذي يساهم بحوالي (٤٠٪) من القيمة المضافة، ومن المنتظر أن يصبح القوة الأساسية الدافعة للنمو الاقتصادي للبلاد في المستقبل، حيث أعطت خطة التنمية السادسة التي وافق عليها مجلس الوزراء في (١٩/١١/١٤١٣هـ) هذا القطاع دوراً كبيراً في تنمية الاقتصاد الوطني.

وبالنسبة لقطاع الصناعة فقد أكدت خطة التنمية السادسة، على أن الصناعة هي محور التنمية في المملكة، وتشير بيانات وزارة الصناعة والكهرباء إلى تطور ونمو القطاع الصناعي في المملكة عموماً والرياض على وجه الخصوص، في عام ١٩٩٥م مقارنة بعام ١٩٩٤م.

مراقبة الجودة

وشكلت مصانع الرياض بالنسبة لإجمالي مصانع المملكة (المرخصة والمنتجة حسب نظامية حماية وتشجيع الصناعات الوطنية واستثمار رأس المال الأجنبي) عام ١٩٩٥م (٣٤,٣٩٪) من عدد المصانع، (١٢,٧٥٪) من إجمالي الاستثمار و (٣٣,٨٨٪) من إجمالي العمالة في المصانع، مما يؤكد أهمية القطاع الصناعي في الرياض بالنسبة لإجمالي المملكة. وحتى نهاية عام ١٩٩٥م تتصدر مصانع المنتجات المعدنية، وقائمة المصانع المنتجة بنسبة (٣٢٪) من إجمالي عدد المصانع ثم مواد البناء بنسبة (١٩٪) ثم الصناعات الكيماوية بنسبة (١٥٪) ثم الصناعات الغذائية بنسبة (١٢٪) ثم باقي النشاطات.

ويمكن استخلاص المؤشرات الصناعية التالية لمصانع الرياض المرخصة والمنتجة حتى نهاية عام ١٩٩٥:

بلغ تمويل المصنع الواحد في الرياض بالمتوسط عام ١٤١٤هـ نحو (٢٣٩٦٠) مليون ريال، ارتفع عام ١٩٩٥م إلى (٢٤٧٧٠) مليون ريال.

تطلب تمويل (٤٥) مصنعاً جديداً عام ١٤١٥هـ في الرياض نحو (١٧٥٤٩١) مليون ريال، وإضافة ٤٧٧٤ وظيفة جديدة.

بلغ متوسط أعداد العمالة للمصنع الواحد في الرياض عام ١٤١٤هـ نحو (٨٧) عاملاً، ارتفع عام ١٩٩٥م إلى (٨٨) عاملاً.

وكمؤشر على الأهمية الاقتصادية للرياض، فقد بلغت مساهمة الرياض حوالي (٦) مليارات ريال من قيمة الصادرات الصناعية من المنتجات الوطنية عام ١٤١٥هـ من إجمالي منطقة الرياض، ساهم فيها حوالي (٢٤٠٠) مصدر (حسب بيانات وزارة التجارة).

وتتصدر المنتجات الغذائية قائمة تلك الصادرات، حيث شكلت نسبة (٢٦٪)، تليها منتجات الصناعات الكيماوية والبلاستيكية بنسبة (٢٢٪)، ثم منتجات الصناعات المعدنية ولوازم النقل بنسبة (١٨٪) ثم باقي الصادرات، وتم توجيه هذه الصادرات بنسبة (٢٧٪) إلى دول مجلس التعاون الخليجي و(١٧٪) إلى باقي الدول العربية و(٩,٢٥٪) إلى الدول الإسلامية غير العربية، والباقي إلى مجموعات الدول الأخرى.

ناقشا عدداً من القضايا العربية

الأمير الوليد يستقبل القنصل الفلسطيني لدى المملكة

الرياض/متابعة/فراس اليافعي:

استقبل صاحب السمو الملكي الأمير الوليد بن طلال بن عبدالعزيز آل سعود، رئيس مجلس إدارة شركة المملكة القابضة في مكتب سموه في الرياض سعادة القنصل العام لدولة فلسطين الأستاذ معين جودت السوافيري. وقد حضر اللقاء من جانب شركة المملكة القابضة المساعد التنفيذي لرئيس مجلس الإدارة الأستاذ أحمد بن فهد الطبيشي، ومسؤولة البروتوكول الأستاذة منال الشمري.

وفي بداية اللقاء، تشرف الأستاذ معين السوافيري بالسلام على الأمير الوليد وشكر سموه على إتاحة هذه الفرصة للقائه حيث تعد الزيارة الأولى لمكتب سموه في الرياض، ونقل لسمو الأمير بإسمه واسم جميع العاملين في القنصلية الفلسطينية بجدة والجالية الفلسطينية في المملكة العربية السعودية أطيب التحيات وأسمى آيات التقدير على مؤازرة سموه المستمرة للشعب الفلسطيني ومساهماته الكريمة التي شملت تمويل كامل مشروع مقر القنصلية الفلسطينية في جدة والتي أفتتحها سموه عام ٢٠٠٥م وتفتخر بها الجالية الفلسطينية وتطلق عليها قنصلية الوليد بن طلال. كما ساهم تبرع الأمير بتوفير مكاناً لعقد امتحانات الطلبة الفلسطينيين المنتسبين لجامعة القدس المفتوحة ويعيشون في المملكة العربية السعودية.

كما جرى خلال اللقاء تبادل الأحاديث الودية واستعراض عدد من المواضيع ذات الاهتمام المشترك ومنها العلاقات الأخوية التي تربط البلدين السعودية وفلسطين، والمستجدات السياسية والاقتصادية والإجتماعية في ظل التطورات على الساحتين المحلية والإقليمية. وفي نهاية اللقاء، قدم السيد معين جودت درع لسموه بإسم الجالية الفلسطينية تقديراً لمساهمات سموه الإنسانية التي طالت شتى بقاع العالم واستفاد منها الشعب الفلسطيني مراراً، وبدوره شكر سموه سعادة الأستاذ معين جودت على هذه اللفتة الطيبة متمنياً له التوفيق والنجاح ولدولة فلسطين الازدهار والاستقرار والتوصل إلى اتفاق سلام دائم يوفر للمواطنين الأمن والأمان.

أخبار من مجلس التعاون

المملكة العربية السعودية تستضيف الأسبوع الثقافي العماني

الرياض / واس:

تستضيف المملكة العربية السعودية ممثلة بوزارة الثقافة والإعلام الأسبوع الثقافي العماني ابتداء من يوم السبت الموافق ٢٥ / ١١ / ١٤٢٧هـ إلى ٣٠ / ١١ / ١٤٢٧هـ الموافق ١٦ إلى ٢١ / ١٢ / ٢٠٠٦م وذلك في مركز الملك فهد الثقافي في الرياض.

وأوضح وكيل الوزارة للشؤون الثقافية الدكتور عبدالعزيز بن محمد السبيل أن هذا الاسبوع يقام بناء على مشروع إتفاقية التعاون الثقافي المشترك مابين حكومة المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان الشقيقة وفي إطار التعاون المشترك مابين البلدين الشقيقين معرباً عن سعادة الوزارة لإستضافة الأسبوع العماني في المملكة الذي يأتي تتويجاً لعلاقات المتميزة بين البلدين الشقيقين للتعرف عن قرب على المشهد الثقافي العماني بتنوعه وتراثه.

وأشار الدكتور السبيل إلى ان من بين فعاليات الاسبوع الثقافي معرض عمان تاريخ وحضارة يشتمل على صورة فوتوغرافية ومجسمات لأهم المواقع الحضارية والتاريخية العمانية والمصوغات التراثية والوثائق والمخطوطات العمانية ومعرض الفنون التشكيلية ويشتمل على ٤٠ عملاً فنياً ولوحات خط العربي والمعارض التراثية وتشتمل على حرفة صناعة الفخار والنسيج والفضيات وصناعة الحلوى العمانية ومعرض المطبوعات العمانية ويشتمل على إصدار المؤسسات الحكومية والخاصة والاصدارات السياحية إلى جانب إقامة الأمسيات الادبية في مجال الشعر والقصة والمحاضرات وسيتم عرض للفيلم السينمائي العماني / البوم / بالإضافة إلى عروض لفرقة الفنون الشعبية العمانية ويفتح المعرض يومياً من ٩ إلى ١٢ ظهراً ومن ٤ إلى ٩ مساء.

افتتاح مؤتمر الصحة المهنية في سلطنة عمان

مسقط / العمانية :

رعى معالي الدكتور جمعة بن علي الجمعة وزير القوى العاملة صباح أمس في فندق قصر البستان المؤتمر الإقليمي الأول للصحة المهنية والذي تنظمة شركة تنمية نفط عمان بالتعاون مع وزارة الصحة ووزارة القوى العاملة وجامعة السلطان قابوس ويستمر حتى الثالث عشر من الشهر الجاري.

وفي بداية المؤتمر القي جون مالكوم مدير عام شركة تنمية نفط عمان كلمة اوضح فيها ان الدافع لاستضافة هذا المؤتمر هو معالجة قضية هامة للاقتصاديات النامية في دول مجلس التعاون مشيراً إلى أن تقرير من منظمة العمل الدولية يشير إلى أن العالم يفقد ما نسبته ٤ في المائة من الناتج المحلي بسبب الأمراض ذات الصلة بالعمل.

كما القى سعادة السيد حمد بن هلال البوسعيدي وكيل وزارة القوى العاملة لشؤون العمل كلمة أكد فيها أن الصحة تعد جزءا هاما من مكونات رأس المال البشري الذي يشكل مع عوامل الإنتاج الأخرى المقومات الأساسية للتنمية الاقتصادية وأبعادها المتمثلة في التنمية البشرية والاجتماعية في عصر يتسم بالعولمة وحرية التجارة واتساع نطاق المعرفة وفي عالم تتسارع فيه الحداثة في الاتصالات وانتقال المعلومات وتزداد فيه المنافسة بين الشركات والمجتمعات.

وأكد أن السلطنة تهتم منذ فجر نهضتها المباركة بتنمية الموارد البشرية وتحرص دوما على رعاية العاملين وتوفير السلامة والصحة المهنية لهم في مواقع عملهم لحمايتهم من إصابات العمل وأمراض المهنة.

وأوضح أن وزارة القوى العاملة حرصت على ترجمة أحكام قانون العمل العماني إلى معايير وإجراءات تسهم في توفير السلامة والصحة المهنية للعاملين ضمن أماكن عملهم بما يحقق لهم الرعاية والحماية المطلوبة ويسهم في ذات الوقت في زيادة إنتاجهم واستمرارهم في أعمالهم.

المعرض السعودي الدولي الحادي والعشرين للكمبيوتر والانترنت يبدأ عروضه

جدة /واس:

افتتح صاحب السمو الملكي الامير مشعل بن ماجد بن عبدالعزيز محافظ جدة أمس المعرض السعودي الدولي الحادي والعشرين للكمبيوتر والانترنت وتجهيزات المكاتب واتصالات الاعمال والهواتف الجوالة // كومتيل // وذلك في مركز جدة الدولي للمعارض والمؤتمرات.

وقد تجول سموه داخل المعرض الذي يستمر خمسة ايام واطلع على مايحتويه من اجهزة حديثة واخر المستجدات في مجال الكمبيوتر والاتصالات بمشاركة اكثر من ٧٠ شركة محلية ودولية برعاية شركة الاتصالات السعودية .

وفي نهاية الجولة تلقى سمو محافظ جدة العديد من الدروع والهدايا التذكارية بهذه المناسبة.

أخي المكلَّف :

أنت ملزم بحكم القانون بتسجيل نفسك لدى المصلحة لأغراض الضريبة العامة على المبيعات، إذا بلغت قيمة مبيعاتك من السلع والخدمات الخاضعة للضريبة (خمسين مليون ريال) سواءً كنت تقوم ببيع سلع أو تأدية خدمات

مصلحة الضرائب/ تلفون : ٥٠٧٢٨٠ فاكس : ٢٤٩٨١٤